إشْكَالِيَّةُ كَانَ بَيْنَ الحَدَثِ والزَّمَنِ عِنْدَ القُدَمَاءِ والمُحْدَثِيْنَ

أ.م.د مُحَمَّد عَبد مَشْكُور

جامعة بغداد/ كليَّةُ الآداب

الخُلاصَةُ :

الحَمْدُ للهِ الذي عَلَّمَ بالقَلَمِ، وأصلي وأُسَلِّمُ على سَيِّدِ الثَّقَلَيْنِ أبي القَاسِمِ صَلَّى اللهُ – تعالى – عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ أَمَّا بَعْدُ:

هُنَاكَ قَضَايَا كَثِيْرَةٌ في النَّحْوِ العَرَبِيِّ لا تَزَالُ تَحْتَاجُ إِلَى البَحْثِ بِعُمْقٍ؛ لِتَحْصِيْلِ إِجَابَاتٍ عِلْمِيَّةٍ تَحِلُّ إِشْكَلاتِهَا ، وَمِنْ هَذه القَضَايَا (كَانَ)، فَقَدْ أَشْكَلَتْ على النُّحَاةِ تَسْمِيَتُهَا بـــ(الناقصة)

وانْطِلاقاً مِنْ هَذا الإِشْكَالِ جَاءَ مَوْضُوعُ بَحْثِنَا (إِشْكَالِيَّةُ كَانَ بَيْنَ الحَدَثِ والــزَّمَنِ عِنْدَ القُدَمَاءِ والمُحْدَثِيْنَ) ناقَشْنَا فِيْهِ حَقِيْقَةَ النَّسْخِ، وَفِعْلِيَّةَ كَانَ، وَعِلاقَتَهَا بالْحَدَثِ، والزَّمَنِ، ومِنْ ثَمَّ عالَجْنَا تَسْمِيَتَهَا بالنَّاقِصَةِ.

حَقِيْقَةُ النَّسْخِ:

حَرِيٌّ بِنَا أَنْ نَلِجَ مُصْطَلَحَ النَّسْخِ؛ لمعرفةِ تلكَ العلاقــةِ بــينَ (كَــانَ وَأَخَواتِهَــا) وظاهرةِ النَّسْخِ.

النَّسْخُ لغةً: إِبْطَالُ الشَّيء وإقامةُ آخَرَ مكانَهُ. قال تعالى:" مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَــأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا "[البقرة: ١٠٦]، ونسختِ الرِّيْحُ آثارَ الديارِ غَيَرَتْهَا، ونَسَــخَتِ الشَّــمْسُ الظِّلَّ إذا ذَهَبَتْ بِهِ وَأَبْطَلَتْهُ، وَحَلَّتْ مَحَلَّهُ [1].

أمَّا النَّسْخُ اصطِلاحاً: فَقَدْ أَجْمَعَ النُّحَاةُ على أَنَّهُ مَا يُبْطِلُ حُكْمَ المُبْتَدأ والخَبَرِ, وهو على ثَلاثَةِ أَنْوَاعٍ: مَا يَرْفَعُ المُبْتَدأ وَيَنْصِبُ الخَبَرَ، ويَكونُ في (كَانَ وأَخَوَاتِهَا)، ومَا يَنْصِبُ المُبْتَدأَ ويَرْفَعُ الخَبَرَ، ويَكونُ في (إِنَّ وأَخَواتِهَا)، ومَا يَنْصِبُهُمَا مَعَاً، ويَتَحَقَّقُ فــي (ظَــنَّ وَأَخَوَاتِهَا)[2].

وينبغي أَنْ نُشِيْرَ إلى أَنَّ مُصْطَلَحَ النَّسْخِ دَخَلَ الفِكْرَ النَّحْوِيَّ نَتِيْجَةَ تَــأَثُرِ النُّحَــاةِ بِأَهْلِ الكَلامِ والفُقَهَاءِ فَهُوَ في الأَصْلِ مِنْ مُصْطَلَحَاتِ الفُقَهَاءِ والمُتَكَلِّمِينَ، أَفَادَهُ النُّحَاةُ مِنْهُم

وأَدْخَلُوهُ في دِرَاسَتِهِم النَّحْوِيَّةِ وأسَّسُوا عَلَيْهِ مَجْمُوعَةً مِن الأَبْوَابِ أَطْلَقُوا عَلَيْهَا (النَّواسِخ)، وَوَضَعُوا فيها بَابَ (كَانَ، وكَاد، وظنَّ، وإنَّ وأخَوَاتِهَا) ، و(مَا، وإنْ، ولا ولات) المشبهات بليس و(لا) النافية للجنس.

ففكرةُ النَّسْخِ من الأَفْكَارِ التِي كَانَ لها أثرٌ كبيرٌ على الفكرِ النَّحْويّ وعلى بنيةِ الجملةِ العربيَّةِ سواءٌ أكانَ ذلكَ في الجَانِبِ المَعْنَوِيِّ للجملةِ أم في الجَانِبِ التَّركِيْبيّ؛ وذلك بدخولِ أفعالٍ أو حروفٍ مُعيَّنةٍ عَلى الجُمْلَةِ الاسميَّةِ تغيُّر من تركيب الجُمْلةِ وأحْكَامِهَا فتحوِّلُهَا من جُملةٍ اسميَّةٍ إلى جملةٍ فعليَّةٍ لها اسمٌ وَخَبَرٌ، فتتحوَّلُ الجُمْلَةُ إلى جملةٍ أُخْرَى، وتَنْسَخُ هذه الأفعالُ أو الحُروفُ ما كَانَ لها من أحْكَامٍ، وتُعْطِيْهَا أَحْكَاماً جَدِيدَةً في ضَوءِ أَثَرِ العَامِلِ الجديدِ الذي دَخَلَ على الجُمْلَةِ؛ لتكوَّنَ جُمْلَةً جَديدَةً مُخْتلفةً عن سَابِقَتِهَا، ولَهَا دِلالاتٌ مُخْتَلِفةٌ.

وَمَا كَانَ لهذه الأَفْكارِ أنْ يَكونَ لها وجُودٌ لولا تَمَسُّكُ النُّحَاةِ بنظريَّةِ العَامِلِ وبِنَاء النَّحْوِ في ضوء هذه النَّظريَّةِ التي قَادَتْهُم إلى القَوْلِ بهذه الأمُورِ والقواعدِ والأصُولِ التي سَارُوا عَلَيْها زمناً طويلاً [٣].

وعلى الرَّغم منْ أنَّ مُصْطَلَحَ النَّسخِ لم يَرِدْ عِنْدَ سيبويهِ، وأغْلبِ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ من النُّحَاةِ، إلا أنَّ ابْنُ مَالكٍ ذكرهُ بقَوْلِه:

والفِعْلُ إنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلا تُلْفِيهِ غَالِباً بإنْ ذِي مُوصَلَا.

وكان هذا الذكرُ للنسخِ في قضيةِ تَخْفِيْفِ (إنَّ)، وعندئذٍ لا يليها من الأفعال إلا الأفعالُ النَّاسخةُ للابتداء (كان وأخواتها، وظنَّ وأخواتها)[٤]. وقَدْ ذَكَرَهُ ابنُ هِشامٍ صراحةً [٥].

حَقِيقَةُ الفِعْلِ:

ينبغي أنْ نَنْظُرَ إلى الفِعْلِ مِنْ جَانِبَيْنِ:

أَوَّلاً: المعيار الدلاليّ:

يقومُ مفهومُ الفِعْلِ على اعتبارٍ معنويٍّ صَرْفِيٍّ من خِلالِ جَمْعِهِ بين دلالتينِ مُتَلازِمَتَيْنِ هما: الحَدَثُ والزَّمَنُ.قال سِيْبَوَيْهِ:" وأما الفعلُ فأمثلةٌ أُخِذَتْ مِنْ لفظِ أَحْدَاثِ الأسْمَاءِ، وبُنيتْ لِمَا مَضَى ولِمَا يكونُ ولمْ يَقَعْ، وما هو كَائنٌ لم يَنْقَطِعْ. فأَمَّا بِنَاءُ مَا مضى فذهَبَ، وسَمِعَ، ومَكَثَ، وَحَمِدَ، وأَمَّا بِنَاءُ مَا لَمْ يَقَعْ فإنَّهُ قَوْلُك آمِراً: اذهَبْ، واضْرِبْ، واقْتُلْ، ومُخبِراً: يَقْتُلُ، ويَذْهَبُ، ويَضْرِبُ، ويُقْتَلُ، ويُضْرَبُ"[٦].

وقال الزجاجي معرفا الفعل:" ما دل على حدث، وزمان ماض، أو مستقبل، نحو: قام يقوم، وقعد يقعد، وما أشبه ذلك "(٧) .

ي تَضِحُ أنَّ سيبويهِ في تَعريفِهِ حَسَمَ حقيقةَ الفِعْلِ:" فالذي يُشِيْرُ إليهِ القَولُ السّيبويهيّ أنَّ بِنْيةَ الفِعْلِ الصَّرْفِيَّةَ تُحِيْلُ على دِلالَتَيْهِ الحَدَثِيَّةِ، والزَّمَنِيَّةِ، فباعْتِبَارِ صيغتِهِ مشتقةً من المَصْدَرِ فقد أُخِذَ مِنْهُ دِلالَتُهُ على الحَدَثِ نَحْوُ القِيَامِ، والقعودِ، والأكلِ، لكنَّهُ تَمَيَّزَ عَنْهُ بإدْرَاجِهِ لَهُ دَاخِلَ زَمَنٍ مُعَيَّنٍ "(٨) .

ويميِّزُ ابْنُ يَعِيْشٍ بَيْنَ المَصَادِرِ والأفْعَالِ مِنْ حَيْثُ الحَدَثُ إذْ يقولُ:" إنَّ الفَعلَ وُضِعَ للدِلَالَةِ على الحَدَثِ وزَمَانٍ وجُودِهِ، ولولا ذلكَ لَكَانَ المَصْدرُ كَافِياً في دِلالَتِهِ عَلَيْهِمَا مِنْ جِهَةِ اللفظِ، وهي دِلالةُ مُطَابَقةٍ. فَقَولُنا: مقترنٌ بِزَمَانِ إِشَارَةٍ إلى أنَّ اللفظَ وُضِعَ بإزائِهِمَا دُفْعَةً وَاحِدَةً. وليستْ دلالَةُ المَصْدرِ على الزَّمَانِ كذلك بل هي من خارجٍ؛ لأنَّ المصدرَ تُعْقَلُ حقيقتُهُ بدونِ الزَّمانِ، وإنَّما الزَّمَانُ منْ لوازمِهِ، وليسَ مِنْ مُقَوِّمَاتِهِ "(٩) .

ثَانياً: المعيار التركيبيّ:

وهو المعيارُ الذي ينظرُ إلى الفعل من داخلِ الجُمْلَةِ (١٠), يقولُ أبُو عليٍّ الفَارِسِيُّ:" وأما الفعلُ فمَا كانَ مُستنِداً إلى شَيءٍ. مِثَالُ ذَلكَ: خَرَجَ عَبْدُ الله، وَيَنْطَلِقُ بَكْرٌ"(١١).

فلمْ يَعِدْ الإسْنَادُ مُجَرَدَ عِلاقَةٍ تأليفيَّةٍ بينَ المُكَوِّناتِ أثناءِ التَّجَاورِ فِي التَّرْكِيْبِ، بل غَدَا مِعْيَاراً لِتَحْديدِ هُويَّةِ الكَلِمَةِ وَرَسْمِ مَعَالِمِهَا المَقُوليَّةِ.

فِعْلِيَّةُ كَانَ:

ذهبَ أغلبُ النُّحَاةِ إلى فعليَّةِ (كان)، قالَ سيبويهِ في بابِ (الفعل الذي يَتعدى اسمَ الفاعِلِ إلى اسمِ المفعولِ):" وتقول كُنَّاهُم، كما تقول ضَربنَاهُم، وتقولُ: إذا لم نَكُنْهم فَمَنْ ذا يكونُهم؟ كَمَا تقولُ إذا لم نَضْرِبْهُم فمَنْ يَضْرِبُهُم؟ "(١٢).

وقال الأنبا ريُّ عن فعليّةِ (كان):" والصحيحُ أنَّها أفعالٌ، وهو مذهبُ الأكثرينَ "(١٣).

وقال ابنُ عقيلٍ:" ذهبَ الجُمْهُورُ: إلى أنَّها فعلٌ، وذهبَ الفارسِيُّ _ في أحدِ قوليه _ وأبو بكر بن شُقيرٍ في أحدِ قوليْهِ _ إلى أنَّها حَرْفٌ "(١٤).

أنواع (كان):

ذكرَ النُّحاةُ أنَّ (كَانَ) تَرِدُ على ثَلاثَةِ أحْوالٍ:

١: النَّاقِصَةِ، وهي التي يدورُ البحثُ عَلَيْها، ترفعُ المبتدأ، وتنصِبُ الخبرَ. قال ابنُ يعيشٍ:" تَكونُ ناقِصَةٍ، فتفتقرُ إلى الخَبَرِ، ولا تَسْتغنِي عنْهُ؛ لأنَّها لا تَدُلُّ عَلى حَدثٍ "(١٥).

٢: التَّامَّةِ، وهي التي تقتصرُ على مَرفُوعِهَا، وتكونُ بمعنى (وَجَدَ)، كقوله تعالى:" وإنْ كَان ذو عسرةٍ فنظرةٌ إلى ميسرة "(١٦). قال سيبويه:" قد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه، تقول: قدْ كانَ عبدُ اللهُ، أي: قَدْ خَلَقَ، وَقَدْ كَانَ الأَمْرُ، أي: قَدْ وَقَعَ، وَقَدْ دَامَ فُلانٌ، أي: ثَبَتَ "(١٧).

٣: الزَّائِدَةِ، وهي التي يكونُ دخولُهَا كَخُرُوجِهَا، لا عملَ لَهَا في اسمٍ ولا خبرٍ(18). يقولُ ابنُ السَّرَّاجِ:" وَحَقُّ الزائدِ أن لا يكونَ عاملاً، ولا مَعمُولاً، ولا يحدثُ معنى سُوى التأكيدِ "(19).

عِلاقَةُ (كانَ) بـــ(الحَدَثِ):

ذهبَ النُّحاةُ إلى أنَّ الفعلَ يدلُّ على حدثٍ، قال الزَّمخشريُّ:" الفعلُ مـــا دلَّ علـــى اقترانِ حدثٍ بزمانٍ "(٢٠). وفَصَّلَ التَّعريفَ ابنُ يعيشٍ بقولِهِ:" فأمَّا الفعلُ فكلُّ كلمةٍ تدلُّ على معنى في نَفسِهَا مقترنةً بزمانٍ، وقد يضيفُ قومٌ إلى هذا الحدِّ زيادةَ قَيْدٍ، فيقولونَ: بزمانٍ مُحَصَّلٍ، ويرومونَ بذلك الفرقَ بَينَهُ وبين المصدرِ، وذلك أنَّ المصدرَ يدلُّ على زمانٍ، إذ الحَدَثُ لا يكونُ إلا في زمانٍ... وذلك... أنَّ الفعلَ وضِعَ للدَّلالةِ علـــى الحَـــدَثِ وزَمَـــانِ وجودِهِ "(٢١).

إنَّ استعمالَ (الفعلِ) للدلالةِ على الحدثِ هو ما يقتضيْهِ الوضْعُ والعرفُ اللغويَّانِ. غيرَ أنَّ الاستعمالَ الصِّنَاعِيَّ النَّحْوِيَّ يكادُ يُمَحِضُ هذا اللفظَ للدِلالةِ الاصطلاحيَّةِ المعروفةِ التي يفيد لفظُ (الفعلِ) بمقتضاها بِنْيَةً لغويَّةً وقسماً من أقسَامِ الكلامِ؛ لذا لم يطردْ استعمالُ (الفعلِ) في معنى الحدثِ الخارجيِّ(٢٢).

هذا يعني أنَّ هناك فرقاً بينَ (الفعلِ) باعتبارِهِ كائناً لغَويّاً، أي: كلمـــةٌ، وعلامـــةٌ، ومقولةٌ نحويَّةٌ، وقسمٌ من أقسامِ الكلامِ، وبين الفعلِ باعتباره حَدَثاً أي: موجـــوداً خارجيّـــاً وشيئاً من الأشياءِ التي تَحْصلُ وتقعُ(٢٣).

وهناك ألفاظٌ تأتي مرادفةً للفظِ (الحدثِ)، نحوُ: الحـــادث، والحـــدثان، والمعنـــى، والعرض، والمصدر، والصفة(٢٤).

يقول الجرجانيُّ:" وتسمى المصادرُ الحدث، والحدثان، وذلك أنَّها تحدُثُ مرةً بعـــد أخرى، ولا تكون ثابتة ك (زيد)، و(عمر)... ألا ترى أن (الضرب)، و(القتل)، و(القيام)، لا يدلُّ شيءٌ منه على شخصٍ وإنما يدلُّ على معنى ؟ ويسميها (الفعل) أيضا، وهذا علـــى مقتضى العادةِ وهو أنَّ (الضرب) فِعلٌ يُفعلُ في الحقيقة، إلا أنَّ النحويين لا يسمونَهُ فعلاً؛ ليُفصلَ بينَهُ وبَيْنَ الألفاظِ المُشتقةِ من هذه المصادرِ لاختلافِ الأزمِنَةِ " (٢٥).

وقد نصَّ ابن يعيش على ترادفِ الفعلِ، والمصدر بقوله:"... وسمي الزَّمانُ، والمكانُ ظروفاً؛ لوقوع الحوادث فيهما "[٢٦]، فقوله: لوقوعِ الحوادثِ فيها، أي: الأفعال، وقد اسماها (حوادِثَ)؛ لترادفِهَا مع الأحداث، أي المصادر.

وقد سبقهم سيبويه ببيان هذه الحقيقة إذ يقول:" واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعلَ يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه، لأنه إنما يُذكرُ ليدلَ علـى الحـدثِ. ألا تـرى أن قولك: (قد ذهبَ) بمنزلة قولك: (قد كان منه ذهابٌ) "[٢٧].

وأوضح ابن الأنباري علة تسمية الفعل بقوله: " لِمَ سُمِيَ الفعلُ فعلاً ؟، قيل: لأنَّه يدلُّ على الفعلِ الحقيقي، ألا ترى أنَّك إذا قلت: " ضربَ " دل على نفسِ الضربِ الذي هو الفعل في الحقيقةِ ؟ فلما دلَّ عليه سمي به؛ لأنَّهم يسمونَ الشيءَ بالشـيءِ إذا كـانَ منـه بسببٍ"[٢٨].

الحدث والمعنى:

يشير بعض النحاة إلى تفسير (الحدث) بأنه (المعنى)، قال الاستراباذي:" اعلـم أن معنى المصدر عرضٌ لا بد له في الوجود من محلٍ يقومُ به "[٢٩], وقال الصبان:" المـراد بالحدث المعنى القائم بالغير "[٣٠].

ويجب الإشارة إلى أن " الترادف بين الأحداث والمعاني ليس ترادفا تاما فليسـت الأحداث هيَ كل المعاني، والحدث يرتبط بالمعنى ارتباط النوع بجنسه، لأن الظـاهر أن المعنى يطلق على الحدث، وعلى غير الحدث، وإن كان النحاة يمثلون عليه، غالبا بالحدث لكثرة أنواعه، وغلبتها على غيرها في الاستعمال "[٣١].

الحدث والزمن:

أشارَ سيبويهِ إلى الزَّمنِ إشارةً دقيقةً في بداياتِ كتابِهِ إذْ قالَ:" وأمَّا الفعلُ فأمثلـةٌ أُخِذَتْ من لفظِ أَحْدَاثِ الأسماءِ وبُنِيتْ لِمَا مَضَى ولِمَا يكونُ ولَمْ يَقَعْ ومَا هـو كـائنٌ لـم يَنْقَطِعْ"[٣٢]

وقد ذَهَبَ جمهورُ النُّحاةِ إلى أنَّ الفعلَ يدلُّ على الزَّمانِ، يقولُ ابنُ السَّرَّاج:" الفعلُ ما دلَّ على معنى وزمانٍ، وذلك الزَّمانُ إما مَاضٍ، وإما حاضرٌ وإما مستقبلٌ... فالماضي كقولك:(صَلَّى زيدٌ) يدل على أنَّ الصَّلاةَ كانت فيما مَضَى من الزَّمَانِ، والحَاضِـرُ نحـو قولك:(يُصَلِّي) يدلُّ على الصَّلاةِ وعلى الوقتِ الحاضرِ، والمستقبل نحو:(سيُصـلي) يـدلُّ على الصَّلاةِ وعلى أنَّ ذلك يكونُ فيما يُستقبلُ "[٣٣].

ويرى ابنُ جني أنَّ الجذرَ في الفعلِ يدلُّ على الحدثِ، و أنَّ الوزنَ يدلُّ على الزَّمَنِ:" ألا ترى إلى (قام) ودلالةِ لفظِهِ على مصدرِهِ ودلالةِ بنائهِ على زمانِهِ ؟"(٣٤).

وأيد الرضي تلكَ الفَكْرَةَ بقولِهِ:" إنَّ الحدَثَ مدلولُ حروفِهِ المرتبةِ، والإخْبَارَ عن حصولِ ذلك الحدثِ في الزَّمَنِ... مدلولُ وزنِهِ الطارئ على حروفِهِ "(٣٥).

في حين رفَضَ الصَّبانُ القولَ بأَنَّ الفعلَ يدُلُّ بمادَتِهِ على الحَدثِ قائلاً: " بأنَّا لا نُسلمُ أنَّ مادته تدلُّ على الحدثِ بقطعِ النظرِ عن صيغتِهِ وإلا لزِمَ دلالة (ضرب) بكسر الضَادِ، أو ضمِّهَا مع فتحِ الرَّاءِ، أو (رَبض)، أو (برض) مثلاً على الحَدَثِ المخصوصِ، ولا قائلَ به. والجَوَابُ: أنَّ المُرَادَ أنَّها تَدُلُّ بشرطِ الصّيْغَةِ مع أنَّ صيغةَ الفعلِ ليستْ بخصوصِهَا شَرْطاً، بل الشرطُ صيغتُهُ، أو صيغةُ المصدرِ، أو الوصف"(٣٦).

أما ابنُ يعيشٍ فيضعُ إطاراً فلسفيّاً للزمنِ النَّحْوِيِّ بقوله:" لمَّا كانتْ الأفْعَالُ مساوقةً للزَّمَانِ، والزمانُ من مقوماتِ الأفعالِ توجدُ عند وجُودِهِ، وتنعدمُ عند عدمِهِ، انقسمتْ بأقسامِ الزَّمَانِ، ....والزَّمانُ ثلاثة: ماضٍ، وحاضرٌ ومستقبلٌ، وذلك من قِبَلِ أنَّ الأزْمِنَةَ حركاتُ الفَلَكِ، فمنها حركةٌ مضتْ، ومنها حركةٌ لم تأتِ بعدُ، ومنها حركةٌ تَفصُلُ بين الماضيةِ والآتيةِ، كانتْ الأفعالُ كذلك، ماضٍ، ومستقبل، وحاضر، فالماضي ما عدم بعد وجوده... والمستقبل: ما لم يكن له وجودٌ بَعْدُ، بل يكونُ زمانُ الإخبارِ عَنْهُ قبلَ زَمَانِ وجُودِهِ، وأما الحاضرُ فهو الذي إليه المستقبلُ "(٣٧).

فالدلالةُ على الزَّمَانِ هي الجانِبُ الذي تَمَسَّكَ به أكثرُ النُّحاةِ باعتبارِهِ الفارقَ المعنويَّ بين الفعلِ والمصدر، فالفعلُ يدل بلفظه دلالة صريحة على زمان مُحصل، ودلالته عليه بالتضمن إذ الزمان جزء مدلول الفعل والحدث جزؤه المتمم، وهو يدل على كليهما بالمطابقة. أما المصدر فليست دلالته على الزمان دلالة لفظية، وإنما هي دلالة عقلية إذ الزمان من لوازم الأحداث والذوات كما أن المكان كذلك.(٣٨)

(كان) وسبب تسميتها بالناقصة:

اختلف النحاة في سبب تسمية (كان) بالناقصة على مذهبين:

أولا: قيل:

سُميت ناقصة لنقصانها الحدث، أي تدل على الزمن فقط.قال ابن يعيش:" وأما كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان، نحو قولك: (ضرب)، فإنه يدل على ما مضى من الزمان، وعلى معنى الضرب. و(كان) إنما تدل على ما مضى من

الزمان فقط، و (يكون)، تدل على ما أنت فيه، أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدل على زمان فقط. فلما نقصت دلالتها، كانت ناقصة... إلا أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر، وأفادت الزمان في الخبر، صار الخبرُ كالعوض من الحدث، لذلك لا تتمُ الفائدةُ بمرفوعها حتى يأتي المنصوب."(٣٩)

وقال الرضي:" سُميتْ ناقصة، لأنها تدلُ على الزمَّانِ دونَ المصدَرِ، ليس بشيءٍ؛ لأنَّ (كَانَ) في نحو:(كَانَ زيدٌ قائماً)، يدلُّ على الكونِ الذي هو الحصولُ المطلقُ، وخبَرُهُ يدلُّ على الكونِ المَخْصُوصِ، وهو كَوْن القيامِ، أي: حُصُولُه، فجِيءَ أوَّلاً بلفظٍ دالٍّ على حصولِ ما، ثمَّ عُيِّنَ بالخبرِ ذلك الحاصِلِ، فكأنَّك قلت:(حَصَلَ شيءٌ)، ثمَّ قلتُ:(حصل القيام)، فالفائدَةُ في إيرادِ مطلق الحُصُولِ أوَّلاً ثُمَّ تخصِيصُه... فـ(كان) يدلُّ على حصُولِ حدثٍ مطلقٍ تقييدُه في خَبَرِهِ، وخَبَرُه يدلُّ على حَدَثٍ مُعَيَّنٍ واقعٍ في زمانٍ مطلقٍ تقييده في (كان)، لكن دلالة (كان) على الحدثِ المطلق، أي: الكون، وضعية، ودلالة الخبرِ على الزَّمانِ المطلقِ عقليَّة"(٤٠).

وقال الأَنْبَارِيُّ: " إنَّهَا تَكُونُ ناقِصَةً فتدلُّ على الزَّمَانِ المُجَرَدِ عن الحدثِ، نحو: كَانَ زيدٌ عَالماً "(٤١). وعلل عدمَ دلالتِها على الحَدَثِ بقوله:" إنَّها لا تدلُّ على المصدرِ، ولو كانت أفعالاً، لدلتْ على المصدرِ، قلنا: هذا إنَّما يكونُ في الأفعالِ الحقيقيَّةِ، وهذه الأفعالُ غيرُ حقيقيّةٍ، ولهذا المَعنى تُسمَّى أفعالَ العبارةِ "(٤٢).

وقال ابنُ مالكٍ:" زعمَ جماعةٌ منهم ابنُ جني وابنُ برهان والجرجانيُّ أنَّ (كان) وأخواتِها تدلُّ على زمنِ وقوعِ الحدثِ، ولا تدلُّ على حدثٍ، ودعواهم باطلَةٌ"(٤٣).

وردَّ ابنُ مالكٍ قولَهم بأدلةٍ منها:

١: لمَّا كان الفعلُ يدلُّ على الحدثِ والزمنِ، وكان فعلٌ ليست باسمٍ، ولا مصدرٍ، فوجب أن تدلَّ على حدثٍ.

٢: إذا كانت الأفعال على صيغة مختصة بزمان معين، فلا يمتاز بعضها من بعضٍ إلا بالحدثِ، فإذا فرضنا زوالَ الحدثِ، فهذا يعني التساوي بقولنا: (كان زيدٌ غنياً)، وقولنا:(صار غنيا)، والفرقُ حاصلٌ، فبطلَ ما يوجب خلافه.

٣: لو كانت هذه الأفعالُ لا تدلُّ على حدثٍ، لم يردْ منها اسمُ فاعل، لأنَّ اسم الفاعل لا دلالةَ فيه على الزمان، بل هو دالٌّ على الحدثِ والذاتِ، وقد ورد اسمُ الفاعل من (كان) قال سيبويه:" قال الخليل: هو كائنُ أخيك على الاستخفاف، والمعنى: كائنٌ أخاك "(٤٤).

٤: إنَّ دلالةَ الفعلِ على الحدثِ أقوى من دلالتِهِ على الزَّمانِ؛ لأنَّ دلالتَه على الحدثِ لا تتغيرُ بالقرائن، ودلالتَهُ على الزَّمانِ تتغيرُ بالقرائن، فدلالته على الحدثِ أولى بالبقاءِ من دلالتِهِ على الزَّمانِ.

٥: لو كانت هذه الأفعالُ مجردةً من الحدثِ، خالصةً للزمانِ، لم يبنَ منها أمرٌ؛ لأنَّ الأمرَ لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث، وقد ورد الأمر من هذه الأفعال: قال تعالى:" كُونُوا قَوَّامِيْنَ بالقِسْطِ "(٤٥)،(٤٦).

ثانياً: ذهبَ جماعةٌ من النحاةِ إلى أنَّها سُمِّيتْ ناقصةً؛ لعدمِ اكتفائها بمرفوعها.

قالَ سيبويهِ:" تقول: كان عبدُالله أخاك، فإنَّما أردتَ أن تُخبِرَ عن الأخُوَّةِ، وأدخلتَ كان لتجعلَ ذلك فيما مَضَى ".(٤٧)

وقال المُبَرَّدُ:" و إنَّما دخلت (كان)؛ لتخبرَ أن ذلك وقع فيما مضى، وليس بفعلٍ وصلٍ إلى غيركَ " (٤٨).

وقال ابنُ مالكٍ:" سببُ تسميتِها نواقِصَ إنَّما هو عدمُ اكتفائها بمرفوعٍ، وإنَّما لم تكتفِ بمرفوعٍ؛ لأن حدثها مقصودٌ إسناده إلى النسبة التي بين معموليها، فمعنى قولك: كان زيدٌ عالماً، وجد اتصاف زيد بالعلم، والاقتصار على المرفوع غير وافٍ بذلك؛ فلهذا لم تستغنِ به عن الخبر التالي، وكان الفعلُ جديرا بأن ينسب إلى النقصان ".(٤٩)

قال بعضُهُم:" ثُمَّ اعلم أنَّ من ذهبَ إلى أنَّ هذه الأفعالَ سُلِبتْ الدلالةُ على الحدثِ، وتجردت للدلالة على الزمانِ... إنَّها لا يتعلقُ بها حرفُ الجر، ولا عمل لها في ظرف الزمان، ولا ظرف المكان، ومن ذهب إلى أنَّها لم تُسلب الدلالة على الحدثِ أجازَ لها العملَ في ذلك كُلِّهِ، وهذا هو الصحيحُ ".(٥٠)

رفضَ ابراهيمُ السَّامرائيُّ تسميةَ كان بالناقصةِ قائلاً:" مصطلحُ الناقصةِ لهذه الأفعالِ غيرُ صحيحٍ، وإنَّما هي تسميةٌ اعتباطيَّةٌ، والحقيقة أنَّ هذه الأفعالَ لا تختلفُ عن أفعالِ العربيَّةِ الأخرى، وهي أفعالٌ لها دلالتُهَا على الحَدَثِ المقترنِ بزمانٍ ما "(٥١).

كان والمحدثون:

ذهبَ ابراهيم مصطفى إلى إلغاءِ بابِ النَّواسخِ

وقف المحدثونَ عند (كان) وقفاتٍ متباينَةٍ، تكادُ تنحصرُ بالتسميةِ. ذهب رابحُ أبو معزة إلى أنَّ:" كان وأخواتها ليست أفعالاً على الحقيقة؛ لأنَّ الفعلَ الحقيقيَّ هو ما يدلُّ على معنى وزمانٍ نحو قولِكَ: ضَرَبَ، فإنَّهُ يدلُّ على ما مضى من الزَّمانِ، وعلى معنى

الضربِ، و كانَ إنما تدلُّ على ما مضى من الزَّمانِ فقط. فلمَّا نقصَتْ دلالتُهَا كانَتْ ناقِصَةً"(٥٢).

ويذهبُ الدكتور مهدي المخزوميُّ إلى أنَّ (كان وأخواتها) ينبغي أن تصنَّفَ هذه الأفعالُ بَعْدَ إخراجِ (صار)، و(ليس) منها بحسب دلالاتِها على معانِيْهَا، وهي إنَّما تَدلُّ على الكينونةِ، أو الوجُودِ، وهي بحسب هذه الدلالاتِ ثلاثةُ أقْسامٍ:

أوَّلاً: يدُلُّ على الكينونة العامةِ، وهو (كان)، وينبغي أنْ يُلْحَقَ بِها: استقرَّ، وحصلَ، ووجَدَ، وحَدَثَ. وفي ضوء هذا النَّصِّ يتأَكدُ لنَا أنَّ الدكتورَ المخزوميَّ يرَى دلالةَ (الفعل كان) الكينونة الزَّمَنيَّة العامَّة التي تخلو من الحدَثِ، وخُلوِّها من الحدثِ قال به القدماءُ (٥٣)

ثانياً:ما يدلُّ على الكينونة الخاصَّة، وهو: أصْبَحَ، وأمْسَى، وأَضْحَى، وظلَّ، وبَاتَ؛ لأنَّ (أصبحَ) تدلُّ على الوجود في الصباح؛ و(أمسى) تدلُّ على الوجودِ في المساء.

ثالثاً:ما يَدلُّ على الكينونةِ المستمرَّةِ، وهوَ: مازالَ، وانفكَ، ومابرِحَ، ومافَتِئَ.. (٥٤). وأسماها أنيس فريحة بـ(الأفعال المساعدة) (٥٥). ويبدو أنَّ هذا الاسم متسربٌ من اللغة الانكليزيّة؛ لأنَّ الأفعال المساعدة في الانكليزيَّة (verb to be) تدلُّ على الكينونةِ.

وهناك من يرى:" النسخ فكرة غير صحيحة دخيلة على الفكر النحوي أسهمتْ في تداخلِ أبوابِها بجامعِ الإعْرابِ؛ لذلك لا بُدَّ من تصحيحِ هذه الفكرةِ، وإزالتِها من الفكرِ النحويِّ، وتفسير هذه الأبواب بأنها أساليب وطرائق مختلفة من التعبير يختار المتكلم منها ما يتناسب وقَصْدَهُ " (٥٦).

كان في القران الكريم:

وردت (كان) في القران الكريم في (١٥٠٠) موضع بجميع اشتقاقاتها بصيغة الماضي والحاضر والأمر والمصدر. وبأنواعها الثلاث، الناقصة والتامة والزائدة.وقد وقعت على مستويات متعددة، وعلى أنماط كثيرة.

الهوامش :

(١): ينظر : لسان العرب: مادة (نسخ).

(٢): ينظر : شرح قطر الندى : ١٢٣

(٣): ينظر: دراسة النواسخ في ضوء رؤية جديدة : ٣

(٤): ينظر : شرح ابن عقيل : ١/ ٣٨١.

(٥): شرح قطر الندى وبل الصدى:١٢٧.

(٦):الكتاب : ١/ ١٢.

(٧): الإيضاح في علل النحو : ٥٢_٥٣ .

(٨): الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي : ٤٠٨

(٩): شرح المفصل : ٢/ ٧

(١٠): ينظر : الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي : ٤٠٧_٤٠٩

(١١):المقتصد في شرح الإيضاح : ١/ ٧٦

(١٢):.الكتاب : ١/ ٤٦

(١٣): أسرار العربية : ٣٢

(١٤): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١/ ١٢٢

(١٥): شرح المفصل : ٤ / ٣٤٥

(١٦): الكتاب : ١/ ٤٦

(١٧): البقرة : ٢٨٠

(١٨): ينظر : شرح المفصل : ٤ / ٣٤٧

(١٩): المصدر السابق : ٤ / ٣٤٧

(٢٠): شرح المفصل : ٤/ ٢٠٤

(٢١): المصدر نفسه : ٤ / ٢٠٤

(٢٢): ينظر : مقولة الحدث الدلالية في التفكير اللغوي : ١٨٩

(٢٣): المصدر نفسه : ١٨٩ .

(٢٤): ينظر المصدر نفسه: ١٨٦

(٢٥): كتاب المقتصد في شرح الإيضاح : ٥٨٠

(٢٦): شرح المفصل : ١/ ٨٩

(٢٧): الكتاب : ١/ ٣٤

(٢٨): أسرار العربية : ٣٥

(٢٩): شرح الكافية : ٤٠٢/٣ .

(٣٠): حاشية الصبان : ١٦٢/٢

(٣١): مقولة الحدث الدلالية في التفكير اللغوي : ١٨٨

(٣٢): الكتاب : ١ / ٣٨

(٣٣): الأصول في النحو : ١/ ٣٨

(٣٤): الخصائص : ٣/ ٩٨

(٣٥): شرح الكافية : ١/ ٢٦

(٣٦): حاشية الصبان : ٢ / ١٦٢_١٦٣

(٣٧): شرح المفصل :٢٠٧/٤.

(٣٨): ينظر : مقولة الحدث الدلالية في التفكير اللغوي : ٣٤٩

(٣٩): شرح المفصل : ٤/ ٣٣٥_٣٣٦

(٤٠): شرح كافية ابن الحاجب : ٤/ ١٧٨_١٧٩

(٤١): أسرار العربية : ١١٢

(٤٢): المصدر نفسه : ١١٢_١١٣

(٤٣): شرح التسهيل : ١ / ٣٢٠

(٤٤): الكتاب : ١٦٦/١ .

(٤٥): النساء : ١٣٥

(٤٦): ينظر : شرح التسهيل : ١/ ٣٢٠ _ ٣٢٣

(٤٧): الكتاب : ١ / ٦٤

(٤٨): المقتضب : ٣/ ٩٧

(٤٩): شرح التسهيل : ١ / ٣٢٣

(٥٠): همع الهوامع : ١ / ٤١٩

(٥١): الفعل زمانه وأبنيته : ٥٦

(٥٢): الوحدة الإسنادية الوظيفية دلالتها وصورها : ١٠٢

(٥٣) ينظر : الأشباه والنّظائر، ١٥٤/٢.

(٥٤) ينظر: في النَّحوِ العربيّ نقد وتوجيه/١٩٤.

(٥٥) ينظر: تبسيط قواعد اللغة العربيَّة،٧٣، وينظر:فلسفة المنصوبات في النحو العربيّ، ٣٢٦، الدكتور عائد الحريزيّ.

(٥٦): دراسة النواسخ في ضوء رؤية جديدة : ٣

المصادر

القران الكريم

- أسرار العربية: عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد ، أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تح: د. فخر صالح قدارة ، دار الجيل – بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥م.
- الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، د. فؤاد بو علي، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن، ط ١، ١٣٣٢ هـ ـ ٢٠١١ م.
- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السِّيوطيّ(ت ٩١١ه)، ط/٢، ١٣٥٩هـ.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السرَّاج (ت٣١٦هـ) ، تح: د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٨م.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (٣٣٧ هجرية)، ت.د، مازن المبارك، دار النفائس ، بيروت، ط ٥، سنة ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.
- تبسيط قواعد اللغة العربيّة، أنيس فريحة، د.ت.
- حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية _ بيروت، الطبعة الاولى ١٤١٧هـ _ ١٩٩٧ م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢ هـ), ت: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط/٢، د.ت.

- دراسة النواسخ في ضوء رؤية جديدة، د: شيماء رشيد: http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?p=4072
- :شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيليّ الهمدانيّ المصريّ، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، ط/٢٠،(١٤٠٠ه-١٩٨٠م)، دار مصر للطباعة، (مصر-القاهرة).
- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد): جمال الدين بن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، ت: د. عبد الرحمن السيد -ود. محمد بدوي المختون ، هجد للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ط١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى:ابن هشام الأنصاريّ عبد الله جمال الدين بن يوسف(ت٧٦١ه)، ت:محمد محيي الدين عبد الحميد،ط/١١، القاهرة (١٣٨٣ه).
- شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ،الشيخ رضيّ الدين محمّد بن الحسن الإستراباذيّ النحويّ (٦٨٦هـ) شرح وتحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم ،القاهرة ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
- شرح المفصل للزمخشري تأليف:موفق الدين أبي البقاء يعيش ين علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ط/١، ٢٠٠١م.
- الفعل زمانه وأبنيته:إبراهيم السامرائي.مؤسسة الرسالة،بيروت،الطبعة الثالثة،١٩٨٣م.
- في النحو العربيّ نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزوميّ، ط/٢، دار الشؤون الثقافيّة، بغداد ٢٠٠٥
- فلسفة المنصوبات في النحو العربيّ، الدكتور عائد عبد الكريم علوان الحريزيّ، العراق ٢٠٠٨م.
- الكتاب، كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م.
- لسان العرب: جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور (ت ٧١١ هجرية)، ت: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد صادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط/٣ (د.ت)
- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القادر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، تح: كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر – بغداد ، ١٩٨٢م.
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) ، محمد عبد الخالق عظيمة ، القاهرة ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- مقولة الحدث الدلالية في التفكير اللغوي.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ) ، تح: احمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الوحدة الإسنادية الوظيفية دلالتها وصورها، د: رابح بو معزة، دار مؤسسة رسلان، سوريا، ط/١، ٢٠٠٨م.